

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٧٦

بتشكيل مجلس إدارة البنك المركزي المصري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري
والجهاز المصرفي ؛

قرر :

(المادة الأولى)

- يشكل مجلس إدارة البنك المركزي المصري على الوجه الآتي :

- السيد / محمد عبد الفتاح إبراهيم محافظ البنك رئيسا لمجلس الإدارة .

- السيد / محمد عبد المنعم البنا نائب محافظ البنك نائبا لرئيس مجلس
الإدارة .

- رؤساء مجالس إدارة بنوك القطاع العام التجارية

- ممثل لكل من وزارتي المالية والاقتصاد يعينها الوزيران

المختصان

- السيد / محمد كامل عباس

- الدكتور علي جمال الدين عوض

- السيد / عبد الحميد قبودان

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر برتبة الجمهورية في ١١ جازي الأولى سنة ١٣٩٦ (١١ مايو سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٧٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي
والقوانين المعدلة له ؛

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٣١ لسنة ١٩٧٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ،

قرر :

(المادة الأولى)

تعيين اللواء محمد كمال إمام صالح الجديدي ، مدير الإدارة العامة لقوات
الاحتياطى المركزى - فى درجة مساعد وزير بوزارة الداخلية .

(المادة الثانية)

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار ما

مدر برتبة الجمهورية فى ١١ جازي الأولى سنة ١٣٩٦ (١١ مايو سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٧٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ بنظام هيئة قناة السويس ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تعيين السيد الدكتور مهندس / أحمد عبد الحميد عمار مديرا بهيئة قناة
السويس وعضوا بمجلس إدارتها .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ما

مدر برتبة الجمهورية فى ١١ جازي الأولى سنة ١٣٩٦ (١١ مايو سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

قرر :

(المادة الأولى)

يمنح أعضاء الهيئات القضائية اعتباراً من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٥ بدل انتقال سنوي ثابت بالفئات الواردة في الجدول المرفق بقراري وزير المالية رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ ، ٦٣ لسنة ١٩٧٦ المشار إليهما .

ويستحق هذا البدل في جميع الأحوال التي يستحق فيها بدل القضاء ، ولا يخضع لحكم المادة ٣٦ من لأئحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

(المادة الثانية)

لا يجوز الجمع بين بدل الانتقال الثابت المنصوص عليه في المادة السابقة وبين بدل التمثيل المقرر بجدول المرتبات الملحق بقوانين الهيئات القضائية المشار إليها ، وذلك مع عدم المساس بما تم صرفه من بدل الانتقال الثابت حتى آخر فبراير سنة ١٩٧٦

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريد الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ جادى الاول سنة ١٣٩٦ (١٩ مايو سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٥٧ لسنة ١٩٧٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم وزارة الخارجية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

إنشاء قنصلية عامة لجمهورية مصر العربية في جيبوتي ؛

(المادة الثانية)

على نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ، ووزير المالية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ جادى الاول سنة ١٣٩٦ (١٩ مايو سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

قرر :

(المادة الأولى)

رفع قنصلية جمهورية مصر العربية في بور سودان إلى قنصلية عامة .

(المادة الثانية)

على كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ووزير المالية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ جادى الاول سنة ١٣٩٦ (١٩ مايو سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٧٦

في شأن بدل الانتقال الثابت لأعضاء الهيئات القضائية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية ؛

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والمسكرين ؛

وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ باصدار لأئحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بدل انتقال ثابت لأعضاء الهيئات القضائية ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بدل انتقال ثابت لأعضاء المحكمة العليا وأعضاء هيئة مفوضى الدولة لها ؛

وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛